

النقابة كحركة اجتماعية (قراءة سيوسولوجية)

Syndicate as a Social Mouvement (Sociological Reading)

دهان جودي

djoudadeh8@gmail.com

محمد خيضر بسكرة

ليلى لعور

leilalaouer@gmail.com

محمد بوضياف المسيلت

منسول الصالح

Es.mansoul@univ-blida2.dz

جامعة لونيبي علي البليدة 2

ملخص:

نهدف من خلال هذا المقال إلى تحليل تلك المقتربات الفكرية التي حلت النقابة كحركة اجتماعية تتشارك وهاته الأخيرة في مجموعة من الأبعاد والخصائص التي تخص أساسا مؤثرات ومحركات الوعي الجمعي للأفراد، لأجل الدفاع عن الأهداف المشتركة انطلاقا من التنظيم المشترك، تبني نفس المنهج ونفس القضايا، إذ تعتبر النقابة واحدة من الحركات الاجتماعية على مر الزمن التي ساهمت في ترسيخ مفهوم الوعي الجماعي الذي يعتبر أساس تكوين وبنية الحركة الاجتماعية فيما يتعلق بتركيبها البشرية، لذا نجد أن هذه المقتربات الفكرية تنوعت بين النظرة للنقابة كحركة اجتماعية من المنظور الجماهيري والتعبئة العددية لمواردها، بينما مقرب آخر نظر لها من خلال ما تدافع عنه من قضايا اجتماعية وثقافية، في حين وفق اتجاه آخر بين التيارين حيث نظر إلى النقابة من منظور السلوك الجماعي الذي يعد شرط في مأسسة الحركة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النقابة/الحركة الاجتماعية/القراءة السوسولوجية

Abstract:

Through this article, we aim to analyze those intellectual approaches that have analyzed the union as a social movement that shares a range of dimensions and characteristics that mainly concern the effects and engines of collective awareness of individuals, in order to defend common goals based on joint organization adopt the same approach and the same issues. The union is one of the social movements over time that has contributed to the consolidation of the concept of collective awareness, which is the basis of the composition and structure of the social movement with regard to its human composition, so we find that these intellectual approaches varied between the view of the union as a social movement from a public perspective and the numerical mobilization of its resources, while another approach was seen through its defending social and cultural issues while in another direction between the two currents where the union was viewed from the perspective of collective behavior which is a condition in the institutionalization of the social movement.

Keywords: The union / social mouvement / sociological reading

المقدمة :

تشكل الحركات الاجتماعية سواء بمفهومها التقليدي أو المحدث أحد دروب المعرفة السوسولوجية التي من خلالها تمكن علماء الاجتماع والباحثين و الدراسين في هذا المجال الوقوف على أهم محطات هاته المعرفة ووجدوا الأرضية الخصبة التي من خلالها استطاعوا تحليل مختلف الظواهر الاجتماعية في سياقها الواقعي. والنقابة هي إحدى الظواهر الاجتماعية التي لطالما ارتبطت ارتباط وثيق الصلة بالحركات الاجتماعية حتى أصبحت إحدى الصور المعبرة عنها، ولهذا نجد العديد من الرؤى التي عبرت عن هذا الطرح باختلاف زوايا النظر كون هذه الأخيرة مرتبطة بالأساس بسلوك الفاعل الاجتماعي الذي عماده الأساسي هو التغيير والديناميكية.

فالأهمية البالغة لهاته الأطر المعرفية هي فهم توجهات الفاعل وسلوكياته داخل البناء الاجتماعي الكلي، الذي من خلاله يمكننا الوقوف على مدى مساهمة هذا الأخير (الفاعل الاجتماعي) في تغيير الواقع الاجتماعي من خلال نشاطه واستراتيجياته وعقيدته التي تم بناؤها أساسا من خلال إفرزات هذا الواقع.

2. مفاهيم الدراسة

النقابة عرفها مصطفى فلالي عرفها بأنها حركة تأليف بين العاملين يتشاركون في مباشرة في العمل داخل مؤسسة إنتاج واحدة أو قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد ويشكلون طبقة مهنية متميزة إزاء طبقة الممولين والمالكين حيث يتولى من هؤلاء العاملين المبادرة بتشجيع رفقائهم داخل تنظيم إداري رسمي واشتراك اختياري داخل هذا التنظيم (بمعنى الحرية في الانضمام والموالاة لهذا التنظيم) والسعي لإنشاء جبهة تضامن بينهم قصد تحقيق أهداف مشتركة والحصول على الأهداف المشروعة) فيلالي (44, 2006)، فقد أشار الباحث إلى مدلول النقابة على أنها تجمع لأشخاص برابطة قانونية ورسمية تواجه طبقة الرأسماليين التي احتكرت وسائل العمل والإنتاج.

وكتعريف إجرائي للنقابة هي تضامن بين مجموعة من الأفراد تجمعهم أهداف وروابط مشتركة يسعون لتحقيقها عن طريق العديد من النشاطات الممارساتية

الحركات الاجتماعية عرف تشارلز تلي الحركات الاجتماعية على أنها "سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب، (عاطف 2006، 394) حيث يشير التعريف إلى تلك الجهود التي يعبر من خلالها الأفراد المتضامنون وتترجم ممارسة في شكل حملات ومعارضات يسعون من خلالها لتحقيق الأهداف المسطرة.

تعرف كذلك على أنها الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم⁽³⁾، يوضح التعريف ركيزة أساسية تقوم عليها الحركة الاجتماعية وهي الدعوة للتغيير أو التعديل سواء الجزئي الذي يمس أحد الأنساق، أو الكلي الذي يمس البناء الكلي.

التعريف الإجرائي للحركة الاجتماعية: هي مجموعة من الجهود والنشاطات المنظمة التي يبادر بها الأفراد داخل فضاء اجتماعي معين بغية تحقيق مكاسب جزئية أو كلية

القراءة السوسيولوجية: يشير مصطلح القراءة ضمن الأدبيات السوسيولوجية إلى التحليل السوسيولوجي ومنه يعرف على أنه العملية التي تستهدف إدراك الأشياء والظواهر عن طريق فصل عناصرها وعرفتها خصائصها والعلاقات التي تربط بينها (غنيم، 2008، 52) ومنه فالتحليل السوسيولوجي يشير إلى عمليات تجزئة الكل إلى مكوناته الجزئية أو الفرعية، و**تعريف إجرائي للقراءة السوسيولوجية** هي محاولة تفكيك الموضوع إلى مؤشرات يمكن اعتمادها في عملية بناء الموضوع من جديد وفق أطر نستمدتها من أصل هذا الأخير، وبتطبيق المفهوم على الموضوع الحالي للدراسة هو تحليل للعناصر الجزئية المكونة للفعل النقابي الذي يتضمن في مكوناته سمات الحركات الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالممارسات أو الأهداف أو الاستراتيجيات، حيث نقوم بتحليل هذه الأبعاد ونقوم بعملية إسقاط النظرية أو المقاربة لفهم حيثيات عمل هذا النسق في إطاره الكلي أو العام.

3. الحركة الاجتماعية، النقابة، مقارنة مفاهيمية

قبل الخوض بما يسمى سوسيولوجيا المقاربة أو المدخل النظري وجب علينا معرفة مسارات المفهوم وتطوراته الدلالية الإبستمولوجية، على الرغم من أن مفهوم الحركات الاجتماعية مفهوم شهد حضور قوي في مختلف الأنساق، السياسية والاجتماعية وحتى على المستوى الإيديولوجي، لذا كان من الصعوبة وضع تعريف موحد ودقيق للحركات الاجتماعية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى إبستمولوجية الطرح أولاً ثم التناول من حيث الأطر المعرفية المختلفة، وقضايا التحليل ودائرة المعارف التي يطرحها هذا المفهوم.

فالقراءات الأولى لهذا المفهوم لم تسلم من منظور الإيديولوجية ذات التعبير السياسي، من حيث أنها تعبر عن الاتجاه الماركسي التقليدي التي ظلت الحركات الاجتماعية تدور في فلكه حتى سنوات متأخرة، لأن هذه الأخيرة-الحركات الاجتماعية- كانت تعبر عن تلك العلاقة ذات البعد الصراعى الذي يعنى "كل تعارض بين الأفراد والجماعات من حيث القيم والمصالح، ومنه قضية التعارض هي مؤشر على نشاط الحركات الاجتماعية التي تهدف إلى التغيير وإعادة البناء (العطري: 2011، 18)

لذا نجد أن المفهوم طرح لأول مرة من طرف الفيلسوف الألماني "لورينز فون ستين" الذي نشره في أحد كتبه عام 1850 ، فقد خصص مضامينه لدراسة حركات الإصلاح ودراسة العقائد، وحركات الثورة الفرنسية. بينما يعطي كارل ماركس وانجلز الأولوية للمشروعات المتعلقة بالصراعات المادية والتاريخية والجدلية ويجعلون من البروليتاريا ضامنا وعنصرا لتغيير التاريخ وفي سنة 1898 أكد فرنز سوبار" من جهة على نشوء نظام من الحياة جديد و يتلاءم مع المصالح الطبقية"، ومنذ بداية الخمسينيات تحدثوا عن "منشأة جماعية للاحتجاج والمعارضة، تهدف إلى فرض بعض التغييرات التي تكتسي أهمية بارزة في البني الاجتماعية والسياسية وذلك بلجوء غير حصري بل متكرر إلى وسائل لا مؤسسية.

ويضيف ألان توران Alain Touraine انه في أكثر التجمعات تقدما على الصعيد الاقتصادي توجد توترات شديدة بين الموارد والتوجهات وبين النظام والحركة، وينجم عن هذه التناقضات بين دائرة الإنتاج ودائرة الاستهلاك وبين القوى التسلسلية وقوى الإبداع" حركات اجتماعية جديدة" (François 1985، 730) (نفس التناقض الذي أشار إليه كارل ماركس يبرز الصراع وتتولد حركة اجتماعية بخصائص جديدة مناقضة للأولى)، تحل محل الفئات الاجتماعية القديمة وهكذا يستمر الوضع بالنسبة للحركة الاجتماعية في محاولات التغيير وخلق التوازن الذي يؤدي بدوره إلى خلق نظام يتناسب ومتطلبات هاته الفئا (فبراير 2011، 79-80) عرفها بلومر على أنها هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة داخل مجتمع معين (etal 2005، 21) فحسب تعريفه الحركات الاجتماعية هي مشروع هدفه إقامة نظام حياة جديد، وتحمل إحساس بعدم قبول النمط السائد القديم والرغبة في إقامة نسق جديد يحمل العديد من التغييرات الداخلية في مختلف أجزائه بما يتوافق ومتطلبات الأفراد والجماعات، ولعل أهم شرط وجب قبوله بالنسبة للحركة الاجتماعية هو ارتباطها بعامل التغيير المستمر في صيرورته التاريخية للتحويل من نظام نحو نظام آخر، لأن التغيير هو شرط أساسي يمكن من خلاله تعبير الأفراد عن رفض أي نظام وضرورة تغييره بصورة مختلفة عما كان عليه.

وقد عرفها قاموس علم الاجتماع "غولد وكولب" بأنها" جهود مستمرة لجماعة اجتماعية تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة لجميع الأعضاء"(etal 2005، 22) فبمقاربة الكل (الحركات الاجتماعية) على الجزء(النقابة) تكمن خاصية التقاطع في مدلول النقابة التي تعني "أنها تنظيم مهني يهدف إلى الدفاع عن حقوق ومصالح منخرطيه وتعتبر من مؤسسات المجتمع المدني" (مداس 2003، 04)، حيث يشير التعريف إلى أن الفعل النقابي هو فعل اجتماعي قبل أن يكون فعل تنظيمي يجمع بين عديد الفاعلين بهدف الدفاع عن مصالحهم المختلفة، فالفعل النقابي يعد وسيلة للتغيير وإعادة البناء و هو أحد صور الصراع(حسب التعبير الماركسي

التقليدي)، أي أن الفعل النقابي عند ترجمته ممارسة يمثل أحد أوجه الحركات الاجتماعية خاصة من خلال تلك الإستراتيجيات والنشاطات التي تتبناها النقابة كالأضراب والاحتجاج. وفي نفس السياق أكد فرانسوا شازل François chazel بأن الحركة الاجتماعية "هي فعل جماعي احتجاجي يهدف إلى إقرار تغييرات في البنية الاجتماعية أو السياسية" (23، etal 2005) فالنشاط النقابي وجد لأجل إحداث تغييرات اجتماعية تتمثل في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفاعلين فيها من جهة، في حين التغييرات السياسية للنقابة ضمن البناء الاجتماعي تكون من خلال مشاركتها في التغيير السياسي عن طريق انخراطها في هذا العمل كأحد الأنساق الفاعلة اجتماعيا، وهذا أساسا يعتبر من أولوية الحركة الاجتماعية التي تعبر عن التغيير، لذا فالنقابة على المستوى الجمعي هي " جهود منظمة يبذلها عدد من الناس بهدف التغيير أو مقاومة التغيير في المجتمع" (الباحثين 2006، 61)

وبالانتقال من المفهوم المجرد " للحركات الاجتماعية" إلى إسقاطه على الواقع الاجتماعي لمحاولة التفسير بها مختلف القضايا الاجتماعية لفهمها أكثر وإيجاد الروابط بينها وبين الظواهر الأخرى (المسببات)، تبيننا مقارنة الحركات الاجتماعية لتفسير الحركة النقابية وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1.3 النقابة و القطيعة النظرية للحركة الاجتماعية، محاولة الفهم والإسقاط:

تعد المقاربة النظرية (السوسيولوجية) عنصر أساسي يجب على الباحث تبنيه في دراسة أي موضوع أو القيام ببحث اجتماعي، كون هذه الأخيرة تؤطر تفكير الباحث ضمن نسق فكري وتفكير منطقي معين، ولا يتأتى هذا إلا من خلال الاعتماد على المفاهيم التي تبنى عليها كل مقارنة، فالارتباط بين النظرية والموضوع الذي تطبق عليه يكون من خلال المفاهيم كما ذكرنا سالفًا، ومن البديهيات أن ليس كل المقاربات مناسبة لكل المواضيع، إلا انه يمكن القول أن أغلب النظريات تستمد أصولها المعرفية من نظرية الفعل الاجتماعي سواء كانت نظرية نسقيه أو بنيوية، أو تحليل استراتيجي أو صراع، فما هي إلا تعبير عن ما يقوم به الفاعل الاجتماعي من أفعال للقيام بدوره أو احتجاجه أو إضرابه للدفاع عن مصالحه وحقوقه وإثبات هويته ومكانته في الإطار الاجتماعي (قاسيمي 2014، 126) وتعتبر مقارنة الحركات الاجتماعية لـ ALAIN TOURAIN عما يقوم به الفاعل الاجتماعي من أفعال للدفاع عن حقوقه ومصالحه ووعيه بذاته، وهذا ما أكده في كتابه "عودة الفاعل".

وبما أننا نتحدث عن النقابة كحركة اجتماعية تقوم على ثلاث مبادئ رئيسية يمكن من خلالها فهم الحركة النقابية كحركة اجتماعية:

- **مبدأ الهوية:** ويقصد به ألان توران ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (فئة، شريحة، طبقة)، ومقابلها تحديد هوية الخصم، بمعنى وجوب وجود الفكرة ونقيضها وهذا ما نطلق عليه "الهوية والوعي الجمعي" للدلالة على وعي الفاعل الاجتماعي (النقابي) وضرورة تكتله مع كل الفاعلين الاجتماعيين،

حيث عن طريق هذا التكتل تنتقل الهوية من مركبها الفردي نحو الصورة الجماعية التي تمنحها الجماعة للفاعل الاجتماعي.

-مبدأ التعارض: يجب تحديد الخصم بمعنى أن الحركة الاجتماعية تقوم على فكرة التناقض الحاصل بين طبقتين أو نظامين غير متكافئتين اجتماعيا واقتصاديا وحتى إيديولوجيا، لهذا يجب تبني السؤال التالي: لماذا الحركة الاجتماعية؟ بمعنى تحديد الأطراف المشاركة في الفعل، وبما إن النقابة في كينونتها البشرية هي مجموعة من الفاعلين تجمع بينهم روابط مشتركة، ومصير مشترك لأجل تحقيق هدف واحد، وتناضل ضد طبقة تمثل الأقلية تمتلك السلطة ووسائل العمل والإنتاج، وتعتمد أسلوب الاستغلال، حيث يظهر التعارض هنا من خلال عدم التوازن بين الطرفين، فتتبنى الطبقة "أ" فعل الحراك لأجل التغيير وإعادة البناء، وتتبنى الطبقة "ب" فكرة الرد من خلال تبني إستراتيجية حفظ المصلحة والنفوذ.

-مبدأ الكلية: لعل أهم مبدأ يظهر وزن الحركة النقابية كحركة اجتماعية هو مبدأ الكلية، المكون في الأساس من " الوعي الجمعي" الذي نعني به الشمولية لأجل النجاح والحصول على المطالب، لذا أكد تورين على ضرورة الانضمام إلى الحركات الاجتماعية من طرف الفاعلين الاجتماعيين على أنها "هي الأساس الذي يقود المجتمع إلى الأمام بشكل مستمر، أي أنها هي التي تقود العالم إلى سلسلة التغيرات المتواصلة" (حسين 2012/2011، 120-122)

فالنقابة وكما أشرنا سابقا وأشرنا هي الوسيلة التي تعبر عن التغيير وتدافع عن هوية الفاعل ومصالحه، وشرعية نضاله لذا نجد "سوركين بتريم" أكد بقوله أن النقابات العمالية هي إحدى موجات الحراك الاجتماعي على أن هذا الأخير هو انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي أو اقتصادي معين إلى طبقة أخرى أو مستوى اقتصادي آخر بحيث هذا التغيير يترتب عنه تغير في مستوى وظيفة الفرد ودرجه تحقيقه لمطالبه الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما تهدف إليه النقابات العمالية" (دبلة: 2011، 48)

وكما أشرنا أن تورين قد طرح في كتابه عودة الفاعل "العديد من التصورات والأفكار التي من خلال وضح كيف للفاعل الاجتماعي أن يرجع له دوره الذي غيبته البنيوية وما بعدها لأزمة طويلة، وما ترتب عنه من نزع لحيته ووعيه وعقلانيته، حيث يقول "إن الفعل الذي يقوم به الفاعل بالنسبة لتورين هو الذي يبني المجتمع، فالمجتمع ما هو إلا نتاج للفعل الاجتماعي الذي يجب اعتباره نشاط تحده، وتضبطه القيم المعيارية والثقافية"، ومنه يمكن القول أن "النقابي يمتلك وعيا تميزه عن غيره من الأفراد، لذا نجد توران طرح فكرة الذات الفاعلة حيث يقول "إن الذات الفاعلة يتشكل وعيها وفق ما تقوم به من خلال دفاعها عن استقلاليتها وقدرتها على إدراك ذاتها كذات فاعلة موحدة"، ومنه يظهر الوعي النقابي من خلال إدراك النقابيين ووعيهم بضرورة التوحد ثم التصدي لمد الرأسمالية، لذا يبرز وجوده كذات فاعلة لا مفعولة، لأنه وبحركة الوعي منه يتعرف أولا على

مصالحه ومن ثم حق الدفاع عنها، كما عبر عنها ألان تورين "إن حركات التحرير بداية بحركات الفلاحين والثورات الشعبية وصولاً إلى امتلاك حق الاحتجاج والإضراب وتطور مفهوم الحركة الاجتماعية الجديدة إلى أن أصبحت مهمتها المطالبة بالحقوق الثقافية القيمة، لم تضعف مظاهر السيطرة الاجتماعية، أو تلغها فحسب، بل من كانت معاملتهم كسلعة أو ملكية لسيدهم، أصبحوا ذوات فاعلة يساهمون في صنع واقعهم عن طريق الاحتجاج المستمر والضغط الدائم لأجل تحسين الأوضاع وفرض التغيير" (سليمان 2011، 170)

2.3. خصائص الحركات الاجتماعية:

لا يمكن اعتبار كل الأفعال التي يقوم بها الأفراد والجماعات هي جهود بشرية ساعية إلى توصيفها بالاستقلالية، فالعديد من الظواهر التي تداولت وتكررت وتمارسها النقابة التي تعتبر كحركة نحو التغيير وأحد إفرازات الاستعمار، إنما يعبر عنها من خلال الفعل الجمعي المتواصل الذي يترجم في شكل احتجاج وإضراب ومظاهرات وشعارات مثلها تجمع العمال المشكلين للنقابة، فهنا تظهر تلك الكيفية التي صاغ بها الفاعلون الاجتماعيون تعريفاً لكل القضايا المتعلقة بالفعل الجمعي وكيفية ممارسته.

لا يمكن اعتبار تلك القضايا عملية بديهية فهي تظهر في حركة النقيض، من صراع رمزي وثقافي متواصل بين الأطراف الفاعلة، وهنا كل الأدبيات تشير إلى أن النقابة لم تبرز صدفة بل من خلال اللاتوازن الحاصل في مستوى توزيع الثروة (بورتا 2017، 97)

يمكن أن تعبر الحركات الاجتماعية عن قيم جديدة، فهي لا تهدف إلى إجراء تغييرات في السياسات أو استبدال أطراف نخبوية، بل مسعاها أكثر من ذلك يطرح بالأساس قضية تحقيق تحولات أوسع في الأولويات المجتمعية، أو تلك الآليات التي من خلالها يسير المجتمع شؤونه، وهنا نطرح السؤال التالي: أي العوامل لديها ثقل ووزن بالنسبة للحركة الاجتماعية؟ أم قدرة الأطراف الفاعلة على عرض قضاياهم؟ وهذا بدوره يساعد الحركة على تعبئة الأطراف لأجل دعم مسارها، هذه القضية تبنى وفق منظورين لمعرفة علاقة النقابة بالفعل الجمعي.

تم الإشارة إلى الايديولوجيا باعتبارها طائفة متماسكة ومستقرة نسبياً من القيم والمعتقدات والأهداف المتعلقة بحركة أو كيان احتجاجي ما، على أنها هي ثقافة الفعل الجمعي، وبإسقاط فكرة الايديولوجيا على النقابة نجد أنه على مدار التاريخ من تشكل الاتحادات، والطوائف ثم النقابات التي تدافع عن إيديولوجية، موحدة وثقافة واحدة تجمع بين العديد من الأطراف، كما يشير الطرح الماركسي القائل أن الثقافة الفورية تنتج عن نمو قوى الإنتاج والظروف المادية المواتية، إلا أن أنطونيو غرامشي يرى أن للايديولوجية دوراً أكثر فاعلية كونها تحت الناشطين والجماهير على التحرك نحو القيام بالفعل (بمعنى أنه تقوم بالدور التعبوي نحو القيام بالأفعال، التي تعبر عن نشاط الحركة الاجتماعية) فالنقابة حسب المنظور الماركسي هي حركة ثورية مطلبية أولاً، هدفها تغيير الوضع وناقدة له، من خلال فعل الصراع الذي يقوم به الفاعل للتعبير عن إيديولوجيته التي تم اختراقها من طرف

أصحاب النفوذ والسيطرة، ثانيا هي حركة تعبوية أي انها تجمع أكبر عدد ممكن من الفاعلين لأجل المشاركة والتحرك نحو تحقيق مصالحها والتعبير عن استراتيجياتها، وهذا لا يكون إلا من خلال وعيها بذاتها ووعيها بالطرف النقيض، لأجل تحديد الإستراتيجية الملائمة للدفاع هل الاحتجاج؟ أم الإضراب؟ أو اللجوء إلى العنف، ثالثا ، تعد النقابة حسب الأطروحات الحديثة هي نسق اجتماعي منتج للثقافة ومدافع عنها في نفس الوقت كونها تكسب العمال قيم وثقافة تتماشى وطبيعة المجتمع الذي وجدت فيه وتتلاءم مع طبيعة التكوين العمالي (بورتا 2017، 98-100) وفي نفس السياق حدد " ميشال افري" ثلاث فئات من الموارد التي تساعد الحركات الاجتماعية والنقابة في عملية فعل الحراك:

-**التعبئة العددية:** ونقصد به تحريك أكبر عدد ممكن من المنخرطين لأن ذلك يسمح للنقابات بتبني خيار المظاهرات كشكل مفضل للنشاط الجماعي، لذا فالعديد من النقابات قد اعتمدت على جمع حشود من المنخرطين لأنها ترى في فعل المظاهرات الإستراتيجية التي من خلالها تحقق مطالبها (حسين، النشاط النقابي كفعل اجتماعي جانفي 2012، 109)

-**الخبرة:** وهذا يخص بالأساس تلك النقابات التي لا تعتمد على التعداد البشري، ومنه لا يمكنها أن تلجأ للإضرابات والمظاهرات كإستراتيجية للدفاع، لذا فهي تعتمد على عامل الخبرة المستمدة من العلاقات الشخصية والروابط الاجتماعية التي توصلها لبلوغ غاياتها مثال على ذلك النقابات الخاصة بالإطارات فهي تلجأ إلى استغلال العلاقات الشخصية لأجل تسيير شؤونها وتحقيق مطالبه.

-**الدعاية:** بينما نجد نوع من النقابات الأخرى يعتمد على الدعاية، فتجعل من وسائل الإعلام أساس وركيزة لنقل أفكارها وأرائها (حسين، النشاط النقابي كفعل اجتماعي جانفي 2012، 102)

وكفكرة مناقضة الطرح لما تم التطرق له في التصور الماركسي التقليدي عن النقابات والحركات الاجتماعية، ودور الصراع في تحقيق غاياتها، أضف إليه ما طرحه غرامشي gramsci حول أهمية الايدولوجيا في تحريك الجماهير، إلا أن تسعينيات القرن 19 أعطت تصورا آخر يظهر في مناقشة دور الثقافة في الحركات الاجتماعية، ويفسر هذا الطرح وفق جدلية" البنية والفعل" لبورديو 1990 و جيننز 1984، حيث يطرح بورديو في كتابه " منطق الفعل" يتحرك الفاعلون الاجتماعيون في سياق القيود البنوية التي لا تتعلق بالموارد المادية، بل ترتبط بالموارد الثقافية" ، حيث نجد أن النقابات أو الفعل النقابي لا تحركه الموارد المادية " من أجور وغيرها" بل أكثر من ذلك كونها تساهم في الدفاع عن ثقافة عمالية ساهمت في بناء هويتها الاجتماعية ومكانتها في المجتمع، وكذا هويتها التنظيمية القائمة بالأساس على ثلاث عناصر يمكن حصرها في محددات الهوية(التفاعل، التوافق، الاندماج)، من جهة تبرز قضية جوهرية وشرط وجودها(النقابات)، وهي " الهوية

الرمزية للفعل الجمعي" (بورتا 2017، 111) التي تتحدد وفق أطر نظرية مختلفة، فالنقابة في إطار الحركات الاجتماعية هي نتاج للعديد من الدلالات والمعاني حسب تحليل نظرية الأطر التي تعبر في مضمونها عن هوية النقابة، ثانياً أن النقابة تترجم في علاقة التعارض بين العمال ومالكي وسائل الإنتاج حسب التعبير الكلاسيكي الماركسي، ثالثاً النشاط النقابي يظهر داخل حقل اجتماعي معين. فكل هاته العناصر سألقة الذكر تحدد القاعدة الاجتماعية لنشاط النقابة من منظور الحركات الاجتماعية

4. الفعل الجمعي والهوية النقابية

تبيننا هذا العنوان لإظهار تلك العلاقة التي تربط بين الحركة الاجتماعية والنقابة من جهة والفعل الجمعي من جهة أخرى لأن الفعل الجمعي في مدلوله يعبر عن الوعي والتضامن الجمعي الذي طرحه "ايميل دوركايم Émile durkheim"، للدلالة على إرساء هوية الفاعل الاجتماعي بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين المنطويين تحت نفس السياق ونفس التجربة، فهوية الفعل الجمعي تدل على مجموعة من التصورات هي: الفعل الجمعي في تصوره ما هو إلا مجموعة من النشاطات والأفكار و المجهودات التي تألفت مع بعضها البعض وجعلت من الوعي الفردي أساس تشكل الوعي الجمعي. الفعل الجمعي هو طرح للعديد من القضايا وفق منظور أحادي الاتجاه، وهنا تبرز فكرة القضية ونقيض القضية. من خلال الفعل الجمعي تظهر وتبرز الهوية الذي يتحدد وفقها سواء هوية اجتماعية أو تنظيمية، تأخذ بعين الاعتبار الفضاء الذي تتحرك فيه وبنية المجتمع الذي تنشط داخله.

فتاريخ الحركات الاجتماعية وكما أشرنا بداية بثورة الفلاحين، والحركات النسوية، حركات الطلاب، تفسر بوجه خاص العلاقة بين الهوية والفعل الجمعي حيث طرح "بيترورنور كوين وأوين وايت" في قولهما "عند الحديث عن الهوية، فإننا لا نشير إلى موضوع مستقل ولا إلى سمات الفاعلين، بل نقصد تلك العملية التي من خلالها يعرف الفاعلون الاجتماعيون، ويعرفهم غيرهم من الفاعلين على أنهم جزء من زمر أوسع وتنشأ بينهم روابط تتخذ العديد من الأوجه للتعبير عنها، ومنه لا يلزم تعريف هذه الزمر وفق محددات واعتبارات اجتماعية وعرقية وطائفية ولا في إطار تنظيمات، وهذا ما يتوافق مع بدايات ظهور التجربة النقابية الجزائرية حيث جمعت بين فئات عمالية هجينة، من حيث العرق، والانتماء الديني، الفوارق الطبقية، إلا أن الهدف المشترك ألح على ضرورة الانسجام لتحقيق الهدف والحصول على الاستقلال (بورتا 2017، 112) ومن جهة أخرى قد تركز الهويات على طائفة مشتركة من التوجهات والقيم والمواقف والرؤى وأنماط الحياة، وهذا ما يعبر عنه بالتجارب المشتركة للفعل الجمعي

فعملية بناء الهويات وإعادة إنتاجها هي إحدى المكونات المهمة للعمليات التي يضيف الأفراد من خلالها على تجاربهم، وما يطرأ عليهم من تحولات عبر الزمن دلالة ومعنى، فهنا يجب علينا ملاحظة ذلك التعقيد الذي

تتسم به العلاقة بين البعد الفردي والبعد الجمعي لعملية بناء الهوية، فمن ناحية يعتمد الأفراد من خلال إنتاج الهويات وإعادة إحيائها، لذا وجب تفسير هذا الموقف من منظوره الجمعي للتعبير عنها بآليات نفسية للدلالة على أنها عملية اجتماعية.

فبناء الهوية النقابية حسب فريشارد هيومان Richard Human يكون وفق خمسة أبعاد: "الشرعية النقابية، البرنامج النقابي، السلطة النقابية، الديمقراطية النقابية، التضامن النقابي، غير أنه أعاد دمج الشرعية بالمصلحة والتضامن بالديمقراطية ليستقر على أربعة أبعاد فقط" (بولعراس ديسمبر 2017، 223)، فهذه الأبعاد عموماً توضح منطق الفعل الجمعي وتشكله في كل من الحركة الاجتماعية والنقابة، لأن هذه الأخيرة (الأبعاد) ما هي إلا إرساء لمعالم العقيدة والإستراتيجية الذين يشكلان أساس تشكل ومأسسة الفعل الجمعي، في حين ينظر للهوية النقابية كعملية من خلال جملة من الخصائص تمثل أساساً في كونها "إنتاج الهوية" هي أحد مكونات الفعل الجمعي وذلك من خلال تعيين الفاعلين المنخرطين في الصراع وتسيير علاقات الثقة بينهم، وإقامة علاقات تربط وقائع من مختلف الحقب، وهذا يتفق مع أكده طرح علم الاجتماع لدى "ألان توران" وعلم النفس الاجتماعي مع "هوارد 2000" حيث يقول فيما يخص الفعل الجمعي "فإنه لا يعتبر شيئاً بوسع الفاعلين امتلاكه، بل هو العملية التي يلجأ إليها الفاعلون الفرديون أو الجمعيون لإعطاء دلالة محددة لسماتهم ومجريات حياتهم، ومنظومة العلاقات الاجتماعية التي يشكلون جزءاً لا يتجزأ منها وهم يحققون ذلك في ظل تفاعلهم مع غيرهم من الفاعلين الاجتماعيين"، كذلك تتشكل الهوية وفق خاصيتين أولهما الديناميكية فتشير إلى تلك العمليات المتواصلة من عمليات التعريف، أي ما يفترضه الفاعلون الاجتماعيون من صلات بتجارب تاريخية ومجموعات معنية يبدو دائماً في الواقع عارضا ومشروطاً، فإن تلك العلاقات والروابط هي ثمار لعمليات إعادة التفسير الرمزي للعالم، فضلاً عن ذلك فإن الهويات تتشكل وتتكيف في خضم الصراع مع إمكانية خضوع حدودها لتعديلات جذرية خلال عملية بنائها (بورتا 2017، 134-135)

5. النقابة وفق مقاربات الحركات الاجتماعية

تتعدد النظريات التي فسرت الفعل الجماعي والسلوك الجماعي للفاعلين الاجتماعيين، والنقابة تمثل أحد صور الحركات الاجتماعية التي تم التطرق لها من قبل علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي، هذا لأجل تفسير الفعل الجمعي الذي يشكل وجود النقابة وشرطها الأساسي ويظهر هذا في أعمال كل من "كارل ماركس" في الاتجاه التقليدي من خلال تفسيره للنقابة كحركة اجتماعية من منظور صراعي في مؤلفه "الصراع الطبقي"، في حين طرح "ألان تورين" في مؤلفه عودة الفاعل قضية الفاعل الاجتماعي ودوره في تغيير وعملية إعادة البناء من خلال الوعي الفردي والجماعي، وأضاف بيار بورديو في نفس السياق من خلال مؤلفه "منطق

الفعل" ليوضح دور الفاعل وما يقوم به من عمليات من إنتاج هوية وثقافة نقابية وفعل جمعي يوضح مكانته داخل المجتمع وسنوجز أهم النظريات التي تطرقت إلى النقابة كحركة اجتماعية:

- نظرية السلوك الجماعي:

وتعود لسنوات البدء في تفسير الحركات الاجتماعية وتعد مدرسة شيكاغو هي القاعدة الأساسية لهذا التفسير مع" بارك وبلومر"وتستند في تفسيراتها على خلاصات من علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير، وترتبط هذه النظرية بميلاد الحركات الاجتماعية وذلك بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستيريا الجماعية، حيث ينتقل الفرد من طبيعته العادية نحو الفعل الاندفاعي، حيث يشير هذا التصور إلى أن الأفعال التي تتبناها الحركة الاجتماعية ليست بالضرورة منطقية تماما، وأنها تشير إلى الحالة المرضية التي تعاني منها المجتمعات وهي انعكاس له، وأن المجتمعات الصحية لا تتفق مع الحركات الاجتماعية بقدر ما تتضمن أشكالاً من المشاركة السياسية والاجتماعية مثال على ذلك النقابات الاشتراكية التي تعبر عن المشاركة النقابية في السلطة من جهة وشريك اجتماعي في التنمية ووضع الاستراتيجيات، أضف إلى ذلك ما طرحه روبرت ميشيلز في قوله "النقابات اليوم عبارة عن أحزاب سياسية مشاركة في السلطة والحكم"، (العطري: 2011، 11) ويمكن هنا أن نشير إلى التجربة الجزائرية النقابية في ظل الأحادية السياسية حيث تم أدجنته النقابة آنذاك والمتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين للعمل السياسي وتحت هيمنة حزب جبهة التحرير وتم تحويلها إلى منظمة بيروقراطية خاضعة للدولة والحزب ومسيرة لأهدافه واستراتيجياته، ومن من خلال مشاركة قياداتها في السلطة والتسيير فبالتالي هي تعمل في ظل النظام السياسي وليست معادية له، وفي نفس السياق يشير " غوستاف لوبون" في كتابه روح الاجتماع *Psychologie des foules* حين تحدث عن قانون الوحدة الفكرية النفساني للجماعة في قوله" في بعض الظروف يتولد في الجمع من الناس صفات تختلف كثيرا عن صفات الأفراد المؤلف منها حيث تختفي الذات الشاعرة وتتوجه مشاعر الأفراد صوب واحد فتتولد روح عامة، فكان ذلك لفيف الجماعة، وبذلك تكون خاضعة لناموس الوحدة الفكرية، التي تخضع الجماعات لحكمه ومنه تصبح الجماعة مكانا لحرية جماعية، (لوبون 1988، 25)ومن جهة أخرى حسب المنظور النفسي المفسر لظهور النقابة أن الحاجة النفسية والشعور بالحرمان والإقصاء هي دافع نفسي للعامل نحو الانخراط في النقابات بغية تعويض مركب النقص لديه، كما يرى "فيبلن1904" وهو أول من تحدث عن العمل النقابي وصلته بالتوازن النفسي للعامل، حيث يقول أن من دواعي الانضمام للنقابة هو فقدان التوازن بين الحاجات الفردية والعالم الصناعي (حسين، النشاط النقابي كفعل اجتماعي جانفي 2012، 121)

- نظرية تعبئة الموارد:

ظهرت إرهابات هذه النظرية في ستينيات القرن الماضي، لتبحث في محاولة فهم بناء الحركات الاجتماعية وآليات تشكيلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية، التي تتوفر لدى الأفراد المنخرطين في الفعل الاحتجاجي، ظهرت هاته الأخيرة في أمريكا في إطار تحليل الحركات الاجتماعية حيث تزامنت مع ظهور الحركات النسوية، وتظهر أفكارها في أعمال كل من "أوبرشال" و "غامسون" و "وماركتي زالد" حيث يعتقدون أن الحركات الاجتماعية هي استنتاجات منطقية لمواقف طرأت حديثا على المجتمع، وعليه لا يمكن اعتبارها صورة معبرة عن الاختلال الاجتماعي، بل هي أحد مظاهر الفاعلية المجتمعية ومكون بشري في العملية السياسية، لهذا هذه النظرية تعبر عن العلاقة بين الحركات الاجتماعية والقضايا السياسية (العطري: 2011، 11)

- نظرية براديجم الفعل (الهوية):

تعتبر هذه النظرية الحركات الاجتماعية ومنه النقابات هي وسيلة ديناميكية اجتماعية حائلة دون الثبات والاستاتيكا، فهي تمارس أفعالا احتجاجية لأجل التغيير، ومقاومة أشكال التكريس لنظم وأنساق راديكالية، حيث يؤكد أصحاب الطرح أن المجتمع يشهد حالة انتقال من الشكل القديم الذي طغت عليه الرأسمالية الصناعية نحو إلى مجتمع ما بعد الحداثة القائم على البرمجة بالأساس، حيث يسيطر التكنوقراطيين وتظل بوادر الهيمنة والتسلط، ومنه الطبقة العاملة تواجه الهيمنة ويتراجع دورها لهذا ينبغي فهم أن الحركة النقابية كفعل ضد الهيمنة وفي نفس الوقت وجدت لأجل تكريس مبدأ الهوية في صورتها المختلفة (العطري: 2011، 24-26)

خاتمة:

من خلال ما تم طرحه من تصورات فكرية تناولت ودرست النقابة كحركة اجتماعية، فإن علاقة النقابة بالحركات الاجتماعية علاقة الجزء بالكل، فمعقدة وإستراتيجية النقابة هي أحد خصائص الحركات الاجتماعية، أضف إلى ذلك فإن أطر التفسير المفاهيمي لكل منها يعرف تداخلا معرفيا لا يمكن الفصل بينهما، فتفسير النقابة كحركة اجتماعية في الأخير ما هو إلا إطار معرفي يمكن من خلاله تشكيل حقل ابستمولوجي وقطعية نظرية يمكن من خلالها فهم الفعل النقابي والأفعال ذات الصلة به.

قائمة المراجع:

• المؤلفات:

etal, Alpe.yves. (2005) lexique sociologie. Deloz. Paris..

François, Alain Tourain.Wieviorka Michel.(1985) Dubert: le mouvement ouvrier.

Revue française de sociologie. Paris..

ألان توران: (2011) براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، تر جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، بورتا، دوناتيل ديللا: (2017) الحركات الاجتماعية، تر نيرة محمد صبري، مؤسسة هنداي، المملكة المتحدة. جيل فيريول: (2011) معجم مصطلحات علم الاجتماع، دار الهلال، بيروت

ربحي مصطفى عليان عثمان محمد غنيم، (2008) البحث العلمي، ط2، دار الصفاء، عمان

عبد العالي دبله (2011) التحليل السوسولوجي، دار الخلدونية، الجزائر.

غيث محمد عاطف: (2006) قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر.

فاروق مداس: (2006) معجم مصطلحات علم الاجتماع (قاميس المنار)، دار مدني، الجزائر.

لوبون، غوستاف (1988) روح الاجتماع، موفم للنشر، الجزائر.

مجموعة من الباحثين: (2006) الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة،

مصطفى فيلاي: (2006) مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)

ناصر قاسيمي: (2017) التحليل السوسولوجي (نماذج تطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

• الأطروحات:

زبيري حسين: (2012/2011) لنقابات المستقلة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2.

• المقالات:

زبيري حسين: (2012) النشاط النقابي كفعل اجتماعي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 10،.

عبد الرحيم العطري: (2011) سوسولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة إضافات، العدد 13،

نور الدين بولعراس: (2017) النقابية في الجزائر من النضال الفئوي إلى إستراتيجية التكتل القطاعي-قراءة سوسولوجية في إشكالية مفهوم الهوية النقابية-، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس، جامعة غرداية